الفلسطينيين في الارض المحتلة. ووصف مخيمر الموافقة الاميركية بأنها خطوة ايجابية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الولايات المتحدة، موضحاً ان هذه هي المرة الاولى التي توافق فيها الادارة الاميركية على اقتراح ضد اسرائيل. وقال: «ان اللجنة الاميركية ـ العربية لمكافحة التمييز تقصّت، خلال زيارات عدة قامت بها الى الارض المحتلة، أوضاع العمال العرب تحت الاحتلال الاسرائيلي»، مبيّناً، «ان اللجنة رفعت هذه الوقائع الى الممثل التجاري الاميركي، اضافة الى وقائع اخرى استكشفتها اللجنة من منظمات عدة، ومن ضمنها تقرير منظمة العمل الدولية». كما انتقد الممارسات الاسرائيلية اللاانسانية التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق المواطنين العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقال: «ان سلطات الاحتلال قامت بغلق مكاتب النقابات العمالية، والتدخل في الانتخابات، واعتقال العديد من العمال من دون محاكمة، وابعادهم»؛ واضاف: «ان اسرائيل لا تزال تعتبر العمال العرب انهم عمال مؤقتون، وتعاملهم على هذا الاساس؛ كما انها تحرمهم حقوقهم العادلة، بينما تطالبهم بواجباتهم، وتقتطع ٣٠ بالمئة من اجورهم، مقابل خدمات لا تقدمها الّا الى العمال الاسرائيليين» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٨/٨/٢٩).

ضمن هذا الاطار، حدّد مكتب الممثل التجاري الاميركي تاريخ الثالث من تشرين الاول (اكتوبر) المقبل موعداً لعقد اجتماع يبحث، خلاله، في الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق العمال الفلسطينيين. وبالطبع، سوف تدلي اللجنة الاميركية ـ العربية لمكافحة التمييز بشهادتها، خلال الاجتماع، على الممارسات الاسرائيلية المتمثلة بغلق النقابات وحظر النشاطات والاجتماعات النقابية، واقتحام مقار النقابات، ومصادرة سجلاتها وقوائم العضوية فيها، ومطاردة أعضائها واعتقالهم من دون محاكمة، اضافة الى ظروف العمل السيئة والاجور المنخفضة (**المصدر نفسه**).

ولا يخفى ان اللجنة تحاول انتزاع قرار يحرم اسرائيل من المزايا التي تتمتع بها حسب نظام الافضلية التجارية الاميركية، واتفاقية التجارة الحرة التي يبلغ حجم التبادل التجاري من خلالها بين الولايات المتحدة واسرائيل حوالى ١٣,٥ مليار دولار سنوياً. كما لا يخفى ان قرار اسرائيل الاخير بغلق مئات الاتحادات العمالية والنقابات المهنية الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد عضّد من الدعوى التي رفعتها اللجنة الى الممثل التجاري الاميركي، وعزّز من موقف اللجنة (**المصدر نفسه**).

مرحلة شد الحبال

واذا كان الضغط على اسرائيل هو الخط الاول لدى واشنطن، فان السؤال الذي بات يطرحه صانع القرار السياسي الاميركي هو ما الذي سينتجه زخم الحدث الراهن في الارض المحتلة، بعد قرار الملك الاردني فك العلاقة القانونية والادارية بها ؟ وكيف يُربَط، في نتائجه وتوجهاته، بالذي سبقه، او الذي سيليه، لتشكيل نسق سياسي واضح يفرز استراتيجيته ذاتياً وبتداعيات احداث مضبوطة الايقاع ؟

ولمّا كان الهدف الاستراتيجي للمرحلة الحاضرة هو البحث في صيغة الحل الفلسطيني ـ الاسرائيلي، فلا بد، اذاً، من تحريك هذا الحل. واذا كانت واشنطن هي عرّابة هذا الحل، فهي التي سيتعيّن عليها ان تتعامل مع م.ت.ف. في اطار السعي الى اقرار السلام في المنطقة. في هذا الاتجاه، ذهب السفير الاميركي لدى السعودية، روبرت نيومان، الى تأكيد ان «لا بديل من م.ت.ف. شاءت الولايات المتحدة ذلك أم أبت»، والى التحذير من انه «اذا سمحنا للاحداث بأن تسير على غير هدى، كما تفعل الادارة الحالية، فمن المؤكد ان الوضع سوف يزداد سوءاً». واضاف: «ان الامر متروك، فيما يبدو، للرئيس الاميركي المقبل، ليقنع القادة العرب بضرورة ارسال اشارات موثوق بها سياسياً» الى اسرائيل، مفادها «انهم قبلوا حقها في الوجود، وانهم لن يسعوا الى تدميرها». ورأى ان واشنطن تستطيع ان تعود الى فتح منفذ في السياسة الخارجية، اغلقته حكومة الرئيس ريغان باحكام، من اجل تحريك عملية السلام، موضحاً ان فتح هذا المنفذ سيسمح للمسؤولين الاميركيين باجراء اتصالات مع م.ت.ف. من غير ان يدخلوا معها مفاوضات فعلية. واشار الى ان عدداً من الاسرائيليين اعترف بالحاجة الى التعامل مع المنظمة، والى ان «هذا الاعتراف